جرس

samy_elkorafy@hotmail.comv
سامي الخرافي

نشرة «الطقس» السياسي

أصبح معظم الشعب الكويتي في الآونة الأخيرة مهتما بالشأن السياسي بشكل مباشر بسبب كثرة الأحداث التي «عصفت» بالشأن المحلي، فكانت هذه المقالة تختلف عن مثيلاتها رغم انني لا أميل للخوض في الأمور السياسية لأن «بحره» عميق ومتقلب «الأجواء»، فلهذا السبب أبدأ بقراءة نشرة «الطقس السياسي» للأيام القادمة المتوقعة والله أعلم.
يبدو ان «حرارة» مجلس الأمة قد ازدادت رغم أن الأجواء الحالية «باردة» !! كما أن «غيوم» المشاكل المنتشرة لا تبشر «بأمطار تعاون» بسبب «التيارات» «والكتل» السياسية التي تصر على استمرار مستوى «انخفاض» التعاون، ما أدى عدم «وضوح» الرؤية والتي كان «الضباب» سببا في حدوث كثير من الحوادث المؤسفة، ونسأل الله للجميع السلامة من كل مكروه.
وحسب توقعات الخبراء المتخصصين سيكون «الطقس» السياسي فيه من «الغبار و«الرياح» المشتدة بسبب الاستجوابات وستكون سريعة ونشطة محملة بكمية من «التشاؤم»، أما حالة «البحر» فستكون أمواجه عالية خلال الأسبوع بسبب وجود الخبرة والشباب الحريصين على استخدام كل السبل لتحقيق طموحات الشارع الكويتي وقد تنخفض في «الويك إند»، والله أعلم.
كما حذروا من أن «الرطوبة» ستكون عالية جدا على «سماء» الكويت والتي ستسبب في حالات إغماءات كثيرة بسبب «الحسرة»، ونسأل الله للجميع السلامة من كل مكروه، وقد حذر الخبراء من سراية قوية قد تؤدي إلى سقوط «أمطار» غزيرة كتلك التي حدثت في سنة «الهدامة» والتي ستتسبب في هدم كثير من آمال الشعب الكويتي والذي كان يتمنى أن يكون هذا المجلس خاليا من «الزلازل» وتكون براكينه «خامدة» وسماؤه «صافية» وأمطاره «ديما» تجعل «ربيع» الكويت مملوءا بالنوير و«الخزامى».. من أجل الاستمتاع بسنة جديدة مليئة بالتفاؤل والمحبة.
وأخيرا.. فليعلم الجميع أن سفينة الكويت يقودها «نوخذة» قادر على تخطي أصعب «الأمواج» وقادر على تقلبات الطقس المفاجئة بخبرته وحكمته من أجل وصول السفينة إلى بر الأمان من أجل كويت المستقبل.

وقفة

zalhasawi@hotmail.com
twitter:@drzainbalhasawi
د. زينب الحساوي

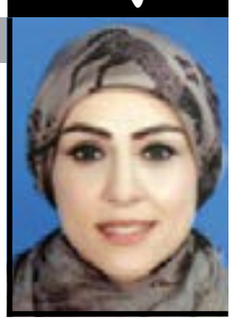

التأهيل المهني لذوي الإعاقة

التأهيل المهني لذوي الإعاقة هو القدرة على إكساب مهارات للأفراد من ذوي الإعاقة حتى يتم تمكينهم من القيام بعمل يدر عليهم دخل.
وتكمن أهمية هذا الموضوع في عدة أمور أهمها الحد من الحرمان والتهميش، تعزيز الثقة بالنفس، تجنيبهم الإصابة بالأمراض النفسية الناجمة من العزلة، القضاء على وقت الفراغ الذي يؤدي للاحباط، اكتشاف المبدعين حيث يشهد التاريخ على ان هناك مبدعين من ذوي الإعاقة، وتخفيف البطالة والتقليل من العمالة الأجنبية، إضافة إلى انه يساعد على بناء اتجاهات ايجابية لدى المجتمع عن هذه الفئة بأنها فئة قادره ومنتجة ومبدعة ويساهم في رفع الناتج الوطني، علما بأنه يحقق جزءا مهما من نجاح الدمج الاجتماعي.
وهناك امثلة ناجحة لتأهيل ذوي الإعاقة للعمل مطبقه في دول الخليج منها تأهيل الشباب من فئة الإعاقة العقلية المتوسطة للعمل بالزراعة، فهم يقومون بزراعة شتلات الورود وبعض اشجار الزينة، وقد كانت البداية بسيطة وبعدد محدود من المؤهلين للعمل، وقد وصل العدد في نهاية 2016 إلى 35 شابا من ذوي الإعاقة في هذا المشروع.
وفي دولة خليجية أخرى تم التعاون بنجاح بين جمعية ذوي الإعاقة (خيري) مع قسم الإرشاد الزراعي (حكومي) وأحد البنوك (خاص) لدعم توظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة العقلية البسيطة، وتلخص هذه الفكرة بدعم شراء المنتجات اليدوية للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن برامج الخدمة المجتمعية عن طريق توزيع المشغولات اليدوية من انتاج الأفراد ذوي الإعاقة كهدايا لعملاء البنوك.
اما عن التجربة الخاصة بإحدى الدول الأوروبية فقد تم توظيف 100 شخص من ذوي الإعاقة تم تأهيلهم مهنيا للعمل في مصنع ثم توظيفهم، علما بأن إدارة المصنع تدير العمل وفق مبدأ إسناد الأعمال حسب القدرات وليس حسب الإعاقات، كما ان الأجور مناسبة لتدبير شؤون الحياة.
وعند سؤال المسؤولين في المصنع عن أداء العاملين من ذوي الإعاقة كانت ردود الأفعال ايجابية نحو هذه الفئة... يتبع.

الزاوية

dralialhuwail@yahoo.com
د.علي عبدالرحمن الحويل

التعليم بين الكويت وكوريا

بعد التحرير من الغزو العراقي عام 1991 والذي دمر كل اسسس ومعالم المدنية والتقدم اللذين وصلت اليهما البلاد، شغلت الدولة بإعادة الإعمار ووضع الضمانات لعدم تكرار العدوان، وكان لإعادة تأهيل البنية التحتية لمقومات التعليم كتجهيز المدارس التي استخدمها الجيش العراقي وتطهيرها من مخلفات الاحتلال والتعاقد مع المدرسين ومعظمهم من التعاقدات السابقة للغزو، اهمية سياسية مطلقة باعتبارها الدليل على عودة الحياة الطبيعية للبلاد، لم تهتم الدولة لاستغلال الفرصة لتحديث البنية التحتية للمدارس ولا للتعاقد مع معلمين اكثر كفاءة كحملة الماجستير والأكثر تفوقا.
بالرغم من امتلاك الكويت لثروة نفطية هائلة جعلتها في مصاف الدول الاغنى في العالم الا انها لم تستغل في صناعة دولة حديثة تتوافر بها مقومات التقدم من تطوير للتعليم والبحث العلمي والتصنيع، واخذت بعد الغزو وكنتيجة مباشرة له في التراجع على كل الاصعدة حتى تدنى مستوى التعليم بها عام 2016 الى مستوى بعض الدول الأفريقية شديدة الفقر والتخلف.
يبلغ تعداد سكان كوريا الجنوبية 50 مليون نسمة ويطبع بها 2,5 كتاب لكل مواطن سنويا واكثر من ذلك من الكتب الدراسية وبها 13 مليون طالب في التعليم العام يدرسون على ايدي مدرسين مهرة هم افضل 5٪ من خريجي الجامعات بمعدل مدرس واحد لكل 8 طلاب وفي نظام تعليمي مجاني مرن يسمح باختصار عدد سنين الدراسة بشكل كبير وتمكين الطالب من الالتحاق بجامعة ابتدائية. التعليم الجامعي بها وعلى خلاف الكويت غير مجاني وان كانت الدولة تقدم تسهيلات للطلبة لتشجيع الالتحاق به، ويبلغ عدد جامعاتها 300 جامعة بعضها يعد من الاوائل على العالم، بينما في الكويت جامعة حكومية واحدة وبضع جامعات اهلية وجميعها ليس لها تصنيف دولي.
استطاعت كوريا الجنوبية في أربعينيات القرن الماضي بعد تحررها من الضغوط السياسية بذل كل الاهتمام بالتعليم وقفزت بميزانيته من 300 مليون دولار عام 46 الى اكثر من 50 مليار دولار حاليا
وتمكنت بخطتها للتنمية البشرية واهتمامها بالتعليم ان تصبح واحدة من اهم الدول الصناعية في العالم اذ تنتج مجموعة من السلع اهمها الهواتف الذكية والالكترونيات والسيارات، وحققت دخلا للفرد اكثر من نظيره في بعض الدول الاوروبية الاكثر تطورا وارتكزت في تطورها على مجموعة من العوامل اهمها: التعليم والذي بنيت منظومته الناجحة على المعلم الكفؤ فاهتموا بأن يكون حاصلا على الماجستير وان يكون الافضل بين اقرانه وشجعوا الانضمام لسلك التعليم بمنح المعلمين حوافز متميزة ومجزية وبتدريب المعلم اثناء الخدمة وتشجيعه على كسب الشهادات العليا، كما اهتمت كوريا بنوعية البنية التحتية للمدارس وبالتركيز على المرحلة الابتدائية فرصدوا لطالب الابتدائية اكثر من 8٪ من الدخل العام للدولة بمعدل 4000 دولار سنويا.
ان وسيلة الكويت للنماء والحداثة بأسرع زمن واقل تكلفة هي في تطوير التعليم وتوجيهه ليخدم ما يجب ان يكون استراتيجيتها للسنوات القادمة بالارتفاع بمستواه وتحول البلاد لمركز للبحث العلمي ويتطلب هذا زيادة نصيب التعليم الى ٪ 8 والبحث العلمي الى 4٪ من الدخل القومي وهي النسبة المرصودة لهما في اسرائيل وسنغافورة وكوريا وفنلندا واخريات ممن يشكلن اضافة مهمة لتقدم البشرية ورفاهها واصبحت محط تقدير العالم واحترامه.

رأي

عزة الغامدي

قانون هدفه إصلاحي ولكن تطبيقه سيحرج الحكومة!

نفرح كثيرا بالمبادرات النيابية التي ترمي الى حفظ حق الحكومة والسعي جاهدين إلى تطوير أدائها، إلا أن الحماس في بعض الأحيان قد يدفع ببعض المشرعين إلى تغليظ العقوبات الإدارية بما لا يتناسب مع الجرم المقترف.
ولنا في أحد الاقتراحات النيابية التي قدمت مؤخرا بشأن تغليظ العقوبات على الإهمال الوظيفي بحيث شملت الإضافة للمادة 35 مكررا الى القانون 1970/31 أن يتم سجن كل من امتنع عن تنفيذ واجب من واجباته الوظيفية أو تعمد الإهمال في تنفيذها بحيث اشتملت المادة على سجن المهمل الوظيفي بمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز الثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.
ونقف عند هذه المادة المقترحة تحديدا لنستطرد قليلا في تداعيات أو الحالات التي يتم إيداع المتهم بالسجن، فليس أي إهمال أو تقصير يتم عقوبته السجن مؤكدا ولو كان ذلك لامتلأت سجون العالم بالمساجين ولطفحت المجتمعات كافة بأرباب السوابق.
فالسجن عقوبة لا يتم إيداع أي شخص بها إلا متى ما كان قد اقترف جريمة سواء كانت جريمة مادية كالسرقة أو الرشوة أو غسيل الأموال وما شابه، من جانب آخر كأن يكون اقترف ضررا جسديا بشخص آخر نتيجة الضرب أو الإهمال في قيادة السيارة ما تسبب في موت شخص معين أو تسبب له في عاهة مستديمة أو إهمال الوالدين في رعاية الأبناء التي تسببت لهم في الوفاة وغيرها من مقتضيات الإهمال.
كذلك غالبا ما يودع في السجن تجار الخمور والمخدرات والقتلة والمعتدون على النفس والمال أي بمعنى أصح المجرمين، كذلك يودع في السجن من يثير الفتن والقلائل في المجتمعات الآمنة ويتسبب في فوضى أمنية قد تسبب كوراث أمنية وسياسية، بالإضافة إلى الذين يتطاولون على الذات الإلهية والرسل والأنبياء وإثارة النزعات الطائفية التي تعمل على شق المجتمعات، وكذلك التطاول والإساءة إلى الذات الأميرية والخروج عن طاعة أولي الأمر.
إن كل الجرائم السالفة الذكر وغيرها من الجرائم غالبا ما يتم إيداع مرتكبي مثل هذه الجرائم في السجن، ولكن الإهمال الوظيفي الناتج عن المزاجية والكسل في العمل هذه بالتأكيد ليست جريمة ترقى لمستوى السجن ولكن لها عقوبات أخرى تدور حول محور الإدارة.
فعلى سبيل المثال نجد موظفا مهملا ولكنه لم يسرق ولم يرتش ولم يسرب مستندات الدولة الرسمية ولم يعتد على أي موظف بما يلحق به الضرر ولكن كل مشكلته هو أنه مهمل ومزاجي هذه بالتأكيد لا تتم معالجتها بالحبس بل بتغليظ العقوبات الإدارية.
فالعقوبة الإدارية أداة لا بد أن يتم تفعيلها بحيث تكون بداية العقوبات لمن يرفض القيام بالأعمال الموكلة إليه والتي من صميم اختصاصه الوظيفي والمتعلقة بعمل الدائرة الحكومية وليست طلبات لا علاقة لها بطبيعة عمل الدائرة الحكومية ولكن وفق مزاج المسؤول، ولكن الأعمال التي تقع ضمن اختصاص الموظف المهني تكون أولى العقوبات احتساب اليوم الذي رفض العمل فيه وانجاز مهامه الوظيفية يوم غياب، ويخصم هذا اليوم من الراتب، واذا ما تكررت مثل هذه الممارسات يحال لجهة التحقيق الإداري للنظر في تداعيات إهماله وان كان لا دوافع أو مبررات تذكر لديه يتم تجميده الى أن يتم اعادة تهذيب سلوكه الوظيفي ويكون موظفا منتجا.
وفي الحقيقة، ومن خلال ما أشهده فلم أصادف مثل هذه الممارسات فمعظم أبناء الشعب الكويتي يؤدون مهامهم ولم أشهد حالة يتم فيها رفض أداء مهمة عمل معينة، لذا فإن الإعلان عن مثل هذا القانون يسيء لشريحة كبيرة من الموظفين وتطبيقه بالتأكيد سيحرج الحكومة مع مواطنيها.

قل الحق

Yousufyacoubq@hotmail.com
د.يوسف يعقوب البصاره

هل سخط الله على الكويت؟

يذكر القصص القرآني أن الله ينعم على قرية بخيرات وأمن ومن ثم يذيقها عذاب الجوع والقتل والدمار والفقر لكفرها بنعم الله، ولا تقتصر نعم الله على المال بل تعتمد على هجر الإسلام واتباع إرشاداته.
والذي شهد من أهل الكويت أو سمع عن واقع الحياة خلال العقود الستة المنصرمة يعلم أن أهل الكويت قد جُبلوا على الخير والتعاون والتعاضد والتكاتف لخير الكويت حكاما ومحكومين ولم يسمعوا عن معتدي المال العام، وإن لم تخل الأحداث من استيلاء على أراض أو رشاوى هنا وهناك.
وإن كان يعيب الوضع انه لم يحاكم او يقتص من احد.
ولم تكن هناك رغبة للنزوح والهجرة من الكويت، إضافة إلى المساعدات الحكومية والأهلية لشتى بقاع العالم فزاد الله خيرها على خير.
إلا أننا شهدنا خلال سنوات ظواهر غاية في السوء تغضب الله ورسوله، وسمات للمجتمع الكويتي لم نشهدها من قبل، إضافة إلى التهاون الشديد في وقف هذه السمات أو استرجاع المال العام.
ومن هذه السمات:
● التجنيس العشوائي لمن هبّ ودبّ لاسيما تلك الممنوحة بحجة «الخدمات الجليلة» حتى إن أحد من منح الجنسية كان من المتعاونين مع الطغاة العراقيين أثناء احتلالهم لأرضنا. ونتج عن ذلك هتك عرض النسيج الكويتي بأزلام وأغاوات لا يريدون إلا حلب الكويت.
● نتج عن ذلك عقم أداء مجالس الأمة مما أدى إلى حل المجالس عدة مرات ومن ثم عدم الاستقرار السياسي.
● هجرة بعض الكويتيين للعيش في بلدان أخرى والابتعاد عن المجتمع الكويتي والترهل السياسي في التعيينات على حساب الكفاءة والعطاء.
● استيلاء الرويبضات على مناحي القرار السياسي مما قاد الفكر السياسي الى العقم والترهل والقصور في النظر والبعد الداخلي والخارجي لافتقادهم للمعرفة والعلم والفكر المستنير والخلاب.
● بروز الولاءات والإغراءات لشراء ناقصي الذمة وفاقدي الضمير.
والأبرز من ذلك، وقد يكون الأهم استنزاف المال والسرقات وهتك عرض الاقتصاد ومالية الدولة، ولنذكر هنا بعض الأمثلة والتي تم تداولها في أروقة المجتمع ونشرت في الصحف والمجلات وتبودلت في وسائل الاتصال الاجتماعي:
● سرقة العصر الثانية لعشرين مليون برميل من البترول وبقيمة مليار دولار حسب ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة اذ تم صرف ذلك دون اذون صرف.
● خصصت الدولة ستة وثلاثين مليارا لخطة التنمية والتي كانت كبيض الصعو نسمع به ولا نراه، حتى وصلت الى تسعة عشر مليار دينار من غير أن نرى مشروعا استراتيجيا خلال هذه الفترة.
● حصول البعض بأساليب مضحكة على الملايين، منهم من يقول وجدتها في خزانة والدتي، ومنهم من يقول أنها مقابل دراسات واستشارات.
شراء صفقة سانتافي بقيمة مليارين ونصف المليار دولار عوضا عن تأسيس شركات بترولية داخل الكويت وذهبت هباء منثورا بأسماء إخوان وأصدقاء.
● ضياع أو المشاركة بالانتفاع بخمسة مليارات دولار في استثمارات بإسبانيا على أيدي شرائمة بخسون لا يخافون في الله لومة لائم.
● سرقة القرن الثالثة والمتمثلة في سرقة أموال المتقاعدين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية.
● ضياع أكثر من ملياري دولار في صفقة الداوكيميكال المشبوهة.
● وانطلاقا من قاعدة «حرام على بلابله الدوح حلال على الطير من كل جنس» يسهم بعض ضعاف النفوس من الموظفين باستقبال الرشى لهتك المال العام كمشروع تطاير الحصى في الطرقات وتوزيع الأراضي الزراعية والإتاحة لإحدى عشرة شاحنة أن تغادر الميناء بردا وسلاما.
● وكذلك من منطلق «المال السايب يعلّم السرقة» فلا حسيب ولا رقيب، شمر الأجانب في مكاتبنا الثقافية والصحية سواعدهم للسرقة.
● تغص تقارير ديوان المحاسبة سنويا بالمخالفات الجسيمة التي يرتكبها الوزراء والمسؤولون وهذا الديوان يتبع الأفاضل مجلس الأمة، فلم نسمع عن مال رد أو مسؤول حوسب، بس لا تعودونها
● التقاعس عن استرداد وتحصيل إيجارات لممتلكات الدولة شمالا وجنوبا وشرقا وغربا.
● كان لدينا 14 مليار دينار فائضا والآن نتوجه للاقتراض لسد العجز في الميزانية؟
هذا غيض من فيض، وكل هذه الأموال وغيرها ذهبت هباء منثورا.
ووفق القواعد الشرعية فإن لكل جريمة مجرما أو مجرمين ولكل فعل فاعل، فإلى يومنا هذا لم يحاسب احد ولم نسترد لخزينة الدولة فلسا واحدا.
وبعد ذلك ألا تعتقدون ان كفر البعض بآيات الله وفسقهم قد يؤدي إلى عقوبة وخيمة ستشملنا جميعا إن لم يتحرك أولو الحل والعقد لإعادة أموالنا وإغلاق قنوات الفساد حتى لا ينطبق علينا بحق قوله تعالى: (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا).
وإني لأرفع كفي للباري عزّ وجلّ عن أهلي أهل الخير بالكويت داعيا «ربنا لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا». ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.
ودخيلك يا الله.